الاقتصاد العراقي
تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل

د. نبيل جعفر عبد الرضا (*)

المقدمـــــة

يتميز العراق بموارد طبيعية وفيرة، وقدرات بشرية متنوعة ومدربة، وبموقع جغرافـــي متميز، وهي مقومات تشكل بمجملها الأرضية الملائمة لانطلاقة تنموية كبيرة تضعه في مقدمة الاقتصادات الواعدة في المنطقة. الا ان سوء ادارة الاقتصاد العراقي، والمشكلات الموروثة عن اقتصاد الحرب، والمشكلات الناجمة من الحصار الاقتصادي. أدت بمجموعها إلـــى اســـتنزاف الموارد المالية، وتدمير البنية التحتية، وزيادة المعاناة اليومية لملايين العراقيين بـــسبب الفقـــر والعوز والبطالة، فضلاً عن ذلك فقد افرزت الحرب الاخيرة مشكلات جديدة للاقتصاد العراقـــي تتمثل بأعمال النهب والسلب والتخريب لمؤسسات الدولة وبنيتها التحتية، وتدني مستوى الخدمات العامة، وغياب الامن والاستقرار، ومع ان هذه القيود والمشكلات تلقي بظلالها القاتمـــة علـــى الاقتصاد والمجتمع العراقي، الا ان وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، وفي ظل ادارة اقتـــصادية سليمة ومتحررة من مظاهر الفساد وهدر الثروات، ومن خلال تبني سياسات اقتصادية فعالة في ضوء حاجات الاقتصاد العراقي، من شأنها ان ترسم صورة اكثر تفاؤلاً للمـــستقبل الاقتـــصادي للعراق. غير ان هذا التفاؤل يرتبط على مدى التقدم في العملية السياسية وتأمين قيادة مـــستنيرة تراعي مصالح الشعب وتحترم القانون والمؤسسات.

مشكلة البحث

ان المستقبل الاقتصادي للعراق، يرتبط بمتغيرات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية، وهي متغيرات من العسير الامساك بها والتحكم في مساراتها وافرازاتها.

الهدف من البحث

رصد وتحليل المسار الاقتصادي للعراق خلال الـــثلاث عقـــود الماضـــية، وتوضـــيح الاخفاقات التي افرزتها السياسات الاقتصادية السابقة، فضلاً عن المشكلات الناجمة عن الحروب الثلاث والحصار الاقتصادي على العراق، وهي محطات من الضروري المرور بها من اجـــل استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي.

(*) أستاذ الاقتصاد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:-

((تتحدد الملامح المستقبلية للاقتصاد العراقي بمدى وفرة الموارد المالية الناجمة عن العائدات النفطية والتي يمكن اعتبارها بمثابة مفتاح النمو والتنمية في العراق، وبالوضع السياسي المقبل في العراق)).

الاقتصاد العراقي خلال عقدي السبعينات والثمانينات

شهد الاقتصاد العراقي تطوراً هاماً في حقبة السبعينات من القرن الماضي، تمتع العراق خلالها بالاستقرار النسبي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تمتع بموارد مالية كبيرة نتيجة لارتفاع اسعار النفط ونجاح التأميم في عام 1972، وقد جرى خلال حقبة السبعينات انجاز خطتي التنمية للفترتين 1970 – 1974 و 1976 – 1980. اللتين استهدفتا احداث تطورات هائلة في الاداء الاقتصادي للقطاعات السلعية والخدمية وبخاصة خطة 1976 – 1980 التي تمتعت بتمويل ضخم للمشاريع التنموية (15.7 مليار دينار لخطة 1976 – 1980 مقابل1.7 مليار دينار لخطة 1970– 1974)، واتسمت بنمو كمي متميز انعكست ايجاباً على مستوى معيشة المواطنين، حيث ارتفع الدخل القومي العراقي من (. 2226) مليار دينار عام 1975 الى (233 .15) مليار دينار عام 1980، كما ان معدل دخل الفرد العراقي ارتفع من (349) ديناراً عام 1976 الى (1161) ديناراً عام 1980 [1]. وعلى العموم فقد شهدت حقبة السبعينات وضع الاسس المادية لتطور قطاعات الاقتصاد السلعية والخدمية وانجاز البنية التحتية، حيث حقق الجانب الاجتماعي (الصحة والتعليم اساساً) نمواً بنسبة (5.8%) سنوياً اذ تزايد نصيب الخدمات الاجتماعية من الناتج المحلي الاجمالي من (690) مليون دينار عام 1976 الى (1000) مليون دينار عام 1980 أي بمعدل نمو سنوي قدره (4 .10%)، كما ارتفع الاستهلاك العام من (748) مليون دينار عام 1976 الى (1976) مليون دينار عام 1980، فيما نما الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي قدره (1 .18%) [2]. غير ان هذه الانجازات لا تخفي احد اهم العيوب الخطرة لاستراتيجية التنمية في العراق، وهي انسياقها وراء مستويات الايرادات النفطية بحيث اصبحت التنمية في العراق دالة على العائدات النفطية، ويؤكد هذه الحقيقة ارتفاع نسبة الايرادات النفطية الى اجمالي ايرادات الموازنة العامة من (39%) عام 1961 الى (87%) عام 1980. وهو ما أرسى قاعدة لنشوء التأثيرات السلبية والخطيرة للريع النفطي الهائل في تجاوز عمليات التراكم الرأسمالي من خلال الفوائض الاقتصادية التي تولدها عوامل الانتاج الوطنية لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، وهو ما ادى لاحقاً الى خلخلة القواعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفئات الاجتماعية المنتجة وانهيار دورها المهم في التنمية،

كما كان لفشل مشاريع القطاع العام وضمور دور القطاع الخاص في خلق فوائض اقتصادية ومالية كافية لتمويل الاستثمارات والاستيرادات من اسباب الاخفاق في تنويع مصادر الدخل القومي وتأمين متطلبات رفع مستوى النمو والتنمية من دون التوسع في الاعتماد على العائدات النفطية [3]. ومن العيوب الاخرى اخفاق المخططين والمنفذين في انفاق الارصدة المخصصة لبرامج التنمية حيث لم تزد نسبة الانفاق الفعلي على المخطط عن (64%) في خطة التنمية الاقتصادية 1976 – 1980[4].

وعلى الرغم من ذلك فقد اعتبرت حقبة السبعينات المرحلة المهمة في مسار تطور الاقتصاد العراقي والتي اعطته دفعة هامة في مواجهة متطلبات الاستمرار في النمو في ظل الحرب العراقية – الايرانية 1980 – 1988.

ادت الحرب العراقية الايرانية الى تدمير البنية التحتية لقطاع النفط العراقي وبضمنها حقول النفط ومنشأت التصدير مما ادى الى انخفاض ايرادات النفط من (26.1) مليار دولار عام 1980 الى (4 .10) مليار دولار عام 1981[5]. وبسبب الاهمية الاستراتيجية للريع النفطي المالي في تشكيل الاقتصاد السياسي للتنمية بدرجة تفوق انماط التأثيرات الاقتصادية الاعتيادية ونتيجة للاعتماد الكبير للدولة على الريع النفطي من جهة واعتماد المواطنين بدرجة كبيرة على الدولة في توليد دخولهم، فقد القى التراجع في الايرادات النفطية بظلاله على الاهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي التي انخفضت من الثلثين الى الثلث بين عامي 1980 و 1981. يبرز الاثر الهام الاخر للحرب بنضوب تدريجي لاحتياطي العراق من العملات الاجنبية والتي كانت تبلغ (35) مليار دولار نهاية عام 1979، وتزايد الاعتماد على قروض المجهزين الاجانب ثم الديون الطويلة الاجل وتمكنت الحكومة العراقية بفضل ما تمتلكه من احتياطيات كبيرة من العملات الاجنبية، والمساعدات المالية الكبيرة التي قدمتها الدول الخليجية وبالذات السعودية والكويت، من اعتماد سياسة اقتصادية استهدفت الابقاء على مستويات الانفاق المدني على الرغم من التوسع الكبير في حجم الانفاق العسكري في العراق. تجلت هذه التوجهات بارتفاع الاستيرادات المدنية من (6 .2) مليار دولار عام 1978 الى (3 .17) مليار دولار عام 1982، من اجل تخفيف اثار الحرب على المستوى المعيشي [6]. وعلى الرغم من ذلك كان للحرب تأثيرات بالغة على اداء الاقتصاد العراقي ونمو قطاعاته نتيجة لضخامة الاعباء والتكاليف حيث ارتفع الانفاق العسكري العراقي من (1 .3) مليار دولار عام 1975 الى (25.9) مليار دولار عام 1984 فيما بلغ مؤشر العبء العسكري أي نسبة الانفاق العسكري الى الناتج المحلي الاجمالي نحو 4ر54% عام 1984 (انظر جدول – 1–).

فيما بلغت النسبة المئوية للانفاق العسكري الى الانفاق الاجتماعي نحو 271%[7]. وقد رافق ذلك تراجع ايرادات النفط المصدر الرئيس للنقد الاجنبي فضلاً عن متطلبات التعبئة البشرية التي تطلبت تحويل جزء مهم من قوة العمل العراقية من القطاع المدني الى القطاع العسكري. وقد انعكس كل ذلك على الاداء الاقتصادي لمجمل القطاعات حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من (4 .9%) سنوياً خلال المدة 1971 – 1980 الى (7 .1%) خلال المدة 1980 – 1990، كما تراجع متوسط دخل الفرد الحقيقي بالاسعار الثابتة لعام 1979 خلال سنوات الحرب من (8 .997) دينار عام 1980 الى (9 .360) دينار عام 1990[8]. وارتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى 1 .297% عام 1988 باسعار عام 1979، رافقه انخفاض في قيمة النقود بنسبة 1ر64% خلال المدة 1979 – 1988 ونظراً لطول مدة الحرب وجسامة تكاليفها فان نسب التضخم هذه لا تعد مرتفعة بالقياس الى ما شهده العراق خلال عقد التسعينات، بسبب ما تمتع به العراق من احتياطيات هائلة من النقد الاجنبي، ودعم من اقطار الخليج العربي، وثقة ائتمانية راسخة في السوق المالية الدولية، ومع ان الانعكاسات السلبية للحرب على الاقتصاد العراقي كانت كبيرة ومؤثرة الا ان الانفاق الحكومي وخاصة في مجالات التنمية الاجتماعية ظل مرتفعاً ولذلك لم يشهد مستوى التنمية البشرية ومستوى الانفاق العائلي تراجعاً بل احرزا تقدماً في بعض جوانبهما عما كانا عليه قبل الحرب [9]، حيث ارتفع متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد العراقي من انفاقه من (2671) سعرة عام 1979 الى نحو (3581) سعرة عام 1988 كما ان نسبة الانفاق على الغذاء ضمن مجمل انفاق الفرد ارتفع من (3 .46%) عام 1979 الى (2 .50%) عام 1988، وتضاعف استهلاك الفرد من الماء الصافي من (35 م3) عام 1979 الى (70 م3) عام 1988 وفي مجال التعليم ارتفع تلاميذ المدارس الابتدائية من 450ر2 مليون عام 1978 – 1979 الى 010 .3 مليون عام 1988 أي بنسبة (23%) وزاد عدد المعلمين والمدرسين من 200 .87 الف و 000 .32 الف على التوالي عام 1978 – 1979 الى 100 .122 الف و 200 .52 عام 1988 – 19829. اما قطاع الصحة فقد حقق تطوراً ملحوظاً لمواجهة اثار الحرب، فقد ارتفع عدد الاطباء والصيادلة من 3942 عام 1979 الى 8306 عام 1988 وبالتالي ازدادت نسبتهم لكل الف من السكان من (31) عام 1979 الى (49) عام 1988، كما ازدادت عدد المستشفيات من 198 عام 1979 الى 256 عام 1988، فيما زاد عدد الاسّرة فيها من 24800 عام 1979 الى (28900) عام 1988 [10].

الاقتصاد العراقي في ظل الحصار (1990 – 2003)

ادت حرب الخليج الثانية في بداية عام 1991، الى اثار بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي. وتتركز هذه الاثار في تدمير المنشآت والبنية الاساسية وازدياد معاناة اعداد كبيرة من السكان، والتسبب في تلوث البيئة على نطاق واسع. فقد دمرت وبشكل يكاد يكون تاماً، منشآت الانتاج والتكرير والتصدير النفطية، فضلاً عن المنشآت الزراعية والصناعية ومرافق البنى التحتية من طرق وجسور ومخازن ومنشآت عامة، واثر ذلك وبشكل سلبي على حجم وطبيعة الخدمات المقدمة للسكان واداء القطاعات الاقتصادية في العراق بشكل عام، وقد سبق هذه الحرب بعدة اشهر فرض حصار اقتصادي شامل على العراق وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي المرقم 611 في 6/آب/1990 بسبب احتلال العراق للكويت. وقد ادى الحصار الى انقطاع صلة العراق بالعالم الخارجي، وتوقف بشكل يكاد يكون تاماً. أي شكل من اشكال التبادل الاقتصادي بينه وبين العالم الخارجي، وبالتالي ضياع موارد العراق من العملات الاجنبية والذي يأتي معظمه من تصدير النفط الخام. وقد افرز ذلك اثاراً بالغة الخطورة في الاقتصاد العراقي جعلته يعاني من حالة كساد تضخمي انعكس على مجمل حياة السكان بحيث اصبح الفقر هو السمة الغالبة فيه، فقد انحسر العرض الكلي للسلع وبالذات الغذائية منها بعد ان كان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية نحو 71% من احتياجاته من المواد الغذائية عام 1989[11]. ومع توقف تصدير النفط العراقي المصدر الاساس للعملات الاجنبية، عجزت القطاعات الانتاجية السلعية عن تلبية الطلب، واضطرت الدولة الى اللجوء الى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها التي نمت وتائرها بمعدلات عالية بسبب تزايد معدلات التضخم وتقديم الدعم للمواد الغذائية من خلال البطاقة التموينية باسعار رمزية. ففي اقتصاد مفتوح كالاقتصاد العراقي حيث تساهم التجارة الخارجية بنسبة 44% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1989[12]، يؤثر الحصار ليس فقط على المتاح من السلع الاستهلاكية الغذائية منها والكمالية وانما يؤدي ايضاً الى تقليص المتاح من المدخلات والسلع الرأسمالية الضرورية لتشغيل قطاعات الاقتصاد الوطني كافة، فمثل هذا النقص يؤدي ليس الى تراجع الانتاج فحسب وانما هو يحفز التضخم ايضاً الذي تفاقم نتيجة لانهيار سعر صرف الدينار العراقي وهو ما افضى الى الارتفاع الحاد بالاسعار بمعدلات عالية جداً، مما ادى الى انهيار الدخول الحقيقية للافراد ولا سيما اصحاب الدخول المحدودة، وتركت اثاراً اقتصادية واجتماعية بالغة السوء على مجمل حياة السكان. ويمكن الاستعانة بالبيانات المتوفرة لتأكيد هذه الحقائق، حيث ارتفع الرقم القياسي لاسعار المواد الغذائية (1980 = 100) من 176% عام 1990 الى 123706% عام 2002 وارتفع الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك من 161% عام 1990 الى 136752% عام 2002 (جدول 2) وقد انعكس التضخم

المفرط خلال فترة الحصار على توزيع الدخل والثروة فازداد الغني غنى والفقير فقراً وتعمقت الهوّة بين الاغنياء والفقراء وزادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 3% في الحضر و8% في الريف عام 1988 الى 8 .20% في الحضر و 3 .22% في الريف عام 1993 فيما زادت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مطلق في العراق من 25% في الحضر و 34% في الريف عام 1988 الى 72% في الحضر و 6ر71% في الريف عام 1993[13]. ويشير ارتفاع الفقر المطلق في العراق الى انخفاض المستوى المعيشي للطبقات الوسطى (الموظفين، المتقاعدين، صغار المزارعين، العاملين باجور محددة) وانتقالها الى دون خط الفقر المطلق بعد ان تدهور متوسط دخل الفرد من (1470) دولاراً عام 1989 الى (252) دولاراً عام 2000 [14]، وهو ما يندرج بين دخول الشعوب الاكثر فقراً في العالم.

وفي هذا السياق يمكن التوثيق بان جوهر المشكلة الاقتصادية في العراق يتجسد على نحو واضح بتراجع الناتج المحلي الاجمالي من (9 .53) مليار دولار عام 1980 الى (12) مليار دولار عام 2003[15]. تؤكد هذه الارقام ليس فقط تبديد النمو الحقيقي للاقتصاد العراقي لمدة (23) عاماً وانما تشير ايضاً الى التدهور المفزع في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث ان الناتج المتحقق في عام 1980 كان مخصصاً لمواجهة متطلبات نحو (13) مليون انسان في حين ان الناتج المتحقق في العراق كان معداً لمواجهة متطلبات حياة اكثر من (27) مليون انسان.

وعلى الرغم من تفاقم الفقر والبؤس وشظف العيش وتردي نوعية حياة الانسان العراقي خلال مرحلة الحصار الاقتصادي الا انه لم تحدث في هذا البلد اية ازمات انسانية كبرى (المجاعات والاوبئة) وهذا يرجع بالدرجة الاساس الى تطبيق نظام البطاقة التموينية التي توفر الحد الادنى الضروري من الغذاء لكل شخص في العراق من جهة وتوفير الخدمات الصحية المجانية وشبه المجانية من جهة اخرى.

رؤية مستقبلية للاقتصاد العراقي

يرتبط المستقبل الاقتصادي للعراق بعوامل سياسية واقتصادية عديدة لعل ابرزها الوضع الامني والسياسي في العراق، المدة الزمنية لتواجد قوات الاحتلال الامريكي في العراق، نوع وطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، الفلسفة السياسية لنظام الحكم المقبل في العراق، طبيعة وحجم الاصلاحات الاقتصادية المزمع تطبيقها في العراق، حجم العوائد النفطية، الديون والتعويضات وكيفية التعامل معها، مستوى الاستثمار المتوقع توظيفه في العراق. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي سنتطرق بشيء من التفصيل الى اهم العوامل المؤثرة في المستقبل الاقتصادي للعراق وهي على النحو الاتي :

1- العوائد النفطية

يمتلك العراق ثاني اكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بعد السعودية والذي يقدر بـ (115) مليار برميل من النفط، وهو ما يمثل نسبة (11%) من الاحتياطيات العالمية، بل يقدر بعض الباحثين في مراكز البحوث الغربية، ان الاحتياطيات المحتملة للعراق قد تفوق هذا الرقم بكثير ويجعله يقترب من الاحتياطيات السعودية التي تمثل نحو 25% من الاحتياطي النفطي العالمي. وذلك لان التنقيب عن النفط العراقي قد توقف تقريباً منذ عام 1980 كما ان نحو 50% من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد ومنها المنطقة الشمالية الشرقية ومنطقة الصحراء الغربية والتي يعتقد انها تحتوي على (100) مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر[16]. يوجد في العراق (74) حقلاً نفطياً معروفاً بينها (6) حقول عملاقة أي تختزن اكثر من (5) مليار برميل، و (23) حقلاً كبيراً أي تختزن ما بين 500 مليون برميل و (5) مليار برميل، و (45) حقلاً متوسطاً وصغيراً، ومن اصل الـ (74) هناك فقط (15) حقلاً للنفط منتجة بالمعنى الحقيقي وتختزن احتياطياً نفطياً مقداره (60) مليار برميل [17].

تعد كلفة انتاج النفط في العراق هي الادنى في العالم، لان حقوله النفطية تقع على اليابسة وغير عميقة ومعظمها كبيرة جداً ولا تحتوي على تركيبات جيولوجية معقدة. وفي الوقت الذي تقدر الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد يومياً باكثر من (10) الاف دولار خارج منطقة الخليج العربي ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج، في حين ينخفض الرقم الى (3200) دولار في العراق[18].

يمثل النفط الثروة الاولى والاهم في العراق، كما انه يعد العصب الرئيس للاقتصاد العراقي، وتؤدي العوائد المالية الناجمة عن تصدير النفط الخام دوراً محورياً في تغذية الميزانية العامة والقطاعات الاقتصادية، وهو يؤدي بمعنى اخر دور محرك التنمية في العراق. يمثل القطاع النفطي نحو (74%) من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وتهيمن عوائد صادرات النفط على اكثر من (93%) من ايرادات الحكومة و (98%) من اجمالي الصادرات العراقية لعام 2003 [19]. ناهز انتاج العراق من النفط الخام الـ (2) مليون ب/ي عام 2004 يكرر منه في مصافي النفط العراقية نحو (400) الف ب/ي وما يتبقى من ذلك أي نحو (1.6) مليون ب/ي يصدر الى الخارج، والمعروف ان حجم الصادرات النفطية ومستوى اسعار النفط هما اللذان يحددان مستوى العوائد النفطية التي تجاوزت في العراق الـ (13) مليار دولار عام 2004 [20].

وتشير الموازنة العامة لعام 2005 الى ان تقديرات عوائد الصادرات العراقية من النفط الخام ستبلغ نحو (1 .18) مليار دولار محسوبة على اساس معدل انتاج قدره (35 .2) مليون ب/ي يصدر منه (8 .1) مليون ب/ي بسعر معدله (26) دولاراً للبرميل وهو سعر منخفض قياساً الى اسعار النفط في السوق العالمية. اما في عام 2006 فقد قدرت الايرادات النفطية بـ (3 .24) مليار دولار من خلال زيادة الانتاج الى (7 .2) مليون ب/ي يصدر منه نحو (15 .2) مليون ب/ي. اما في عام 2007 فمن المتوقع زيادة انتاج النفط الى (5 .3) مليون ب/ي يصدر منه (8 .2) مليون ب/ي ولذلك ترتفع عوائد الصادرات النفطية الى (7 .25) مليار دولار (جدول 3) ومن المعلوم ان القدرة على تحويل الانتاج الى ايرادات تتوقف على الطاقة التصديرية والمقدرة كحد اقصى بـ (5 .3) مليون ب/ي وبضمنها مليون ب/ي للخط العراقي – السعودي المتوقف عن العمل منذ سنوات وامكانية توسيعها بالتزامن مع التوسع في الانتاج.

ان زيادة مستوى العوائد النفطية العراقية من خلال زيادة معدلات انتاج وتصدير النفط الخام يستلزم استثمارات كبيرة تقدر بـ (4) مليار دولار لرفع معدل الانتاج الى (5 .3) مليون ب/ي، ومن المتوقع ان تصل قيمة الاستثمارات المطلوبة في قطاع انتاج النفط والغاز الى حوالي (30) مليار دولار للوصول بالطاقة الانتاجية الى (6) مليون ب/ي، ويتضمن ذلك نفقات النشاط الاستكشافي للمحافظة على مستوى الاحتياطي وتحسين طاقات التصدير والتكرير [21].

2- الديون الخارجية والتعويضات

تمتع العراق بميزة تحرره من الديون الخارجية منذ اوائل عقد الخمسينات من القرن الماضي، لكن الحرب العراقية – الايرانية استنزفت احتياطياته من العملات الاجنبية البالغة (35) مليار دولار، كما عرضته الى ديون خارجية ضخمة قدرها صندوق النقد الدولي بـ (125) مليار دولار وقد ادى احتساب فائدة مركبة منذ عام 1991 وبمعدل (6%) دوراً كبيراً في تفاقم المديونية الخارجية العراقية[22]. فالديون العراقية تضاعفت بحدود ثلاث مرات بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وقرارات مجلس الامن الدولي التي لم تسمح للعراق باستخدام ارصدته المجمدة لخدمة هذه الديون كما ان الارصدة العراقية بحكم كونها مجمدة لم تحصل على الفوائد التي كان بالامكان استخدامها لاطفاء جزء من الديون العراقية وبالنسبة للدول الدائنة للعراق فان ثلثها تقريباً أي بحدود (40) مليار دولار تعود الى دول نادي باريس بينها (21) مليار دولار اصول اساسية والباقي فوائد متأخرة منذ عام 1990. واستناداً الى نادي باريس فان العراق مدين بصورة خاصة خارج الفوائد المتأخرة الى الدول التالية [23] :

فرنسا	2,994 مليار دولار
المانيا	2. 404مليار دولار
اليابان	4. 109مليار دولار
روسيا	3. 540مليار دولار
الولايات المتحدة	2. 192مليار دولار

فضلاً عن ذلك فان العراق مدين بحوالي (60) مليار دولار الى دول الخليج بالذات ولدول الكتلة الاشتراكية السابقة مثل بلغاريا ورومانيا وبولندة. وهناك اخيراً مبلغ يتراوح ما بين (20 – 30) مليار دولار مستحقة كديون قصيرة الاجل للبنوك التجارية والشركات الخاصة. ان تعامل الدائنين مع الديون العراقية، تخفيضها، اسلوب جدولتها ستؤثر على حجم العملات الاجنبية التي سيتاح للعراق التصرف بها وبالتالي ستحدد وعلى نحو كبير افاق انتعاش اقتصاده، وبهذا الصدد توصلت دراسة اعدها صندوق النقد الدولي الى ضرورة حصول تخفيض جوهري يتراوح ما بين (90 – 95%) من مجموع ديون العراق الخارجية لكي يستطيع الاقتصاد العراقي مواصلة عملية النمو الاقتصادي وادامة خدمة ديونه وقد اتفقت مجموعة الدول الصناعية السبع G7 في اواخر عام 2004 على تخفيض ديون نادي باريس بنسبة 80% وهو ما يعادل (33) مليار دولار وعلى مدى ثمان سنوات وعلى ثلاث مراحل حيث يبدأ الخفض في المرحلتين الاولى والثانية بمعدل 30% ثم الى 20% في المرحلة الثالثة، وهذا الخفض التدريجي في الديون العراقية يشترط قيام العراق بحزمة من الاصلاحات الاقتصادية على وفق الوصفات التقليدية لصندوق النقد الدولي الهادفة نحو تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد سوق وادماجه في الاقتصاد الدولي وبالمنظومة الاقتصادية الرأسمالية، وهو ما يؤشر بوضوح الاشتراطات السياسية والاقتصادية التي تفرضها دول نادي باريس على العراق كي يتم اطفاء جزء من الديون العراقية وبمراحل ثلاث تتزامن مع تنفيذ العراق لتلك الاشتراطات.

وتقدر قيمة مجموع مطالبات التعويضات باكثر من (300) مليار دولار، قدمت اكثر من (50) دولة مطالبها بهذا الخصوص ومنح معظم الاموال الى الكويت. اذ وافقت لجنة التعويضات على مطالب بلغت قيمتها نحو (63) مليار دولار دفع العراق منها حوالي (8 .18) مليار دولار منها (60%) للكويت، وذلك منذ بدء العمل باتفاق النفط مقابل الغذاء، وهو ما يعادل اكثر من ربع مجموع قيمة الصادرات العراقية خلال مراحل البرنامج الثلاث عشرة[24]. وقد دفع العراق منذ سقوط النظام السابق في نيسان 2003 تعويضات بقيمة (8 .1) مليار دولار

معظمها (78%) ذهبت الى الشركات المتعددة الجنسية وفقاً للاحصائيات الواردة على موقع لجنة التعويضات الدولية بشبكة الانترنت[25].

ان مطالبات التعويضات قد تمت في وقت كان العراق بعيداً عن مناقشة هذه الطلبات وتحديد اقيامها لاسباب تتعلق بالوضع القانوني الدولي للنظام السابق. ومع ان مجلس الامن الدولي قد خفض نسبة ما يستقطع من صادرات العراق النفطية من (25%) الى (5%)، فان الضرورة تقتضي اسقاط هذه التعويضات وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي المرقم (687) الذي اقر دفع التعويضات على ان يؤخذ بنظر الاعتبار متطلبات الشعب العراقي، وقدرة العراق على الدفع، واحتياجات الاقتصاد العراقي.

ان الاعباء المالية الضخمة التي افرزتها مشكلتي الديون والتعويضات ستحد كثيراً من قدرات الاقتصاد العراقي على النمو والتطور، وبذلك ستقترن افاق النمو المستقبلية للاقتصاد العراقي بمدى القدرة الحالية على معالجة معضلتي الديون والتعويضات.

3- حجم الاستثمار

يعد الاستثمار من الانشطة الاقتصادية المهمة، بسبب ما يتمخض عنه من الاضافة الى رأس المال الحقيقي في المجتمع من خلال استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة او التوسع فيها، فضلاً عن الاضافة الى المخزون السلعي يعد هو الاخر استثماراً مهماً مهما كانت طبيعة السلعة.

وفي المقابل يعد الاستثمار اكثر انواع الانفاق تغيراً للتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يعكسه ذلك من اثار سلبية او ايجابية في التوقعات المستقبلية لرجال الاعمال

في العراق ثمة حاجة ماسة الى رفع مستوى التراكم الرأسمالي في الاقتصاد العراقي، من خلال القيام باستثمارات ضخمة ليس من اجل اعادة اعمار البنى الاساسية ومرافق الاقتصاد الاخرى فحسب وانما من اجل تمويل التنمية الاقتصادية وتعويض فرص النمو المضاعة وتعويض المخزون المستنفد وفي الوقت الذي تدنت فيه نسبة الاستثمار الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق من (1 .29%) عام 1990 الى (3 .19%) عام 2002 [26]. فان الضرورة تقتضي العمل الجاد على رفع هذه النسبة لانها الوسيلة الوحيدة لتحقيق زيادة كبيرة في الطاقة الانتاجية للمجتمع، ومن ثم قدرة قوى الانتاج على النمو والتطور، فضلاً عن القدرة على استخدام وتطبيق المعارف الفنية والتكنولوجيا الحديثة في مجالات الانتاج، غير ان حجم الاستثمار ونسبته يعتمدان الى حد كبير على مستوى الدخل الحكومي والدخل الفردي، ومع انهما متواضعان ولا يفيان لوحدهما باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد العراقي حالياً الا ان البرنامج

الاستثماري الذي تبلغ كلفته (30) مليار دولار للسنوات 2005 – 2007 يتضمن توفير نحو 51% من الموارد العراقية الذاتية و (49%) من المصادر الخارجية وبواقع (35%) من القروض الطويلة الاجل و (14%) من معونات الدول المانحة. وفي ميزانية عام 2005 وتوقعاتها لعامي 2006 و 2007، يشكل الانفاق الاستثماري نحو 28% من مجموع الانفاق في الميزانية العامة خلال السنوات 2005 – 2007، كما انه يشكل حوالي 33% من الناتج المحلي الاجمالي. ومن المتوقع ان يساهم الانفاق الاستثماري في تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 12% سنوياً خلال المدة ذاتها [27]. ولمعالجة الصعوبات المحتملة في الحصول على الاموال من المصادر الخارجية الدائنة، يغدو من الضروري الاهتمام بتشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق وجعله مهمة رئيسة في التوجه الاستراتيجي الاقتصادي، من خلال السعي لتوفير الحوافز والاعفاءات الملائمة للمستثمرين الاجانب على ان يتم ذلك بالشروط العراقية وبما ينسجم وحاجات البلد. وبهذا الصدد ينبغي على الدولة ان تضطلع بدورها في توفير المناخ الاستثماري الملائم في العراق من خلال قيامها بانفاق محسوس في مجالات التعليم والصحة والماء والكهرباء وغيرها من الخدمات الاساسية التي تحفز الاستثمار الاجنبي، وتخلفها يمثل احد المعوقات الاساسية للاستثمار لانها تزيد من تكاليف التشغيل وبالتالي التكاليف الاستثمارية. كما ينبغي اعتماد سياسات نقدية تحقق الاستقرار الاقتصادي، وتبني سياسات مالية تجنب العراق مخاطر التضخم، نخلص من ذلك الى ان المصادر الداخلية العراقية سيعتمد عليها بصورة اكبر من المصادر الخارجية في مواجهة متطلبات عملية اعادة الاعمار وتنمية قطاعات الاقتصاد لو توفر للعراق التحرر من الاعباء والالتزامات الخارجية.

فضلاً عن ذلك فان جلّ الاستثمار المحلي في العراق يعتمد على عائدات النفط، حيث يمثل النفط المورد المالي الاساسي للدولة لا سيما وان العراق يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم، الامر الذي يستدعي وضع خطة ناجعة لاعادة تأهيل البنية الاساسية لقطاع النفط ورفع القدرة الانتاجية الى نحو (5 .3) مليون ب/ي عام 2007، وتقدر تكاليف زيادة الانتاج الى هذا الهدف والمحافظة عليه بحدود (4) مليار دولار [28].

وعلى ذلك يرتبط المستقبل الاقتصادي للعراق، وعلى نحو كبير بحجم الاستثمارات التي تنفذ والتي تعتمد هي الاخرى بشكل رئيس على مستوى عائدات النفط المستقبلية.

4- سياسات الاصلاح الاقتصادي

على الرغم من اهمية الدعوة الى اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي، في اطار تطبيق مؤسسي لحزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية الكلية وبرامج الاصلاح الاقتصادي،

من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم والاستفادة من تحرير التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية، فان هناك حاجة لتحقيق التكامل بين الدعوة لتنظيم النشاط الاقتصادي عبر تطبيق السياسات المالية والنقدية الكلية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر في زيادة الانتاج والاستثمارات، وبين دور الدولة الهام في الانتفاع من العوائد النفطية والايرادات العامة في استكمال وتطوير البنية الاساسية، وفي تنظيم التوازن الاقتصادي الكلي في ظروف ما زالت فيه مؤسسات السوق ناقصة، وفي قيادة تنمية حقيقية يكون الانسان فيها الوسيلة والغاية معاً. لذلك ينبغي ان تعتمد ستراتيجية الاصلاح الاقتصادي في العراق على اضطلاع القطاع العام بمهمة تشجيع السوق الحرة لتحقيق النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته ادارة نظام اجتماعي يضمن المساواة. ويمكن الاشارة الى اهم سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق بما يلي :

أ- تعزيز دور القطاع الخاص

لم يستطع القطاع الخاص ان يؤدي دوراً فاعلاً في الحياة الاقتصادية في العراق في المراحل التي سبقت سقوط النظام السابق في نيسان 2003 وظل نشاطه محدوداً ومقلداً للمشاريع التي تحقق نجاحاً في العراق وعلى الرغم من ذلك فان ثمة دوراً ريادياً يمكن ان يضطلع فيه القطاع الخاص في اعمار العراق والعملية التنموية، نظراً لما يملكه من خبرات ومهارات كبيرة في قطاع البناء والتشييد، كما يمكن للقطاع الخاص ان يساهم بشكل فاعل في توفير العديد من السلع المحلية لا سيما في صناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والانشائية والصناعات التراثية، وعلى الحكومة العراقية ان توفر الخدمات العامة والبنى الاساسية اللازمة باسعار ملائمة تساعد على نمو القطاع الخاص وتعزيز مركزه التنافسي، كما يجب ضمان الامن وتقوية سلطة القانون وازالة القيود التي تعيق حركة القطاع الخاص وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي في البلد.

ب - اصلاح الشركات الحكومية

تمتلك الحكومة العراقية (192) شركة يعمل فيها نحو نصف مليون عراقي، تعرض معظمها الى اعمال السلب والنهب والتخريب بعد نيسان 2003. وبالامكان دمج بعض هذه الشركات التي تشكل عبئاً مالياً على ميزانية الدولة وتكوين مؤسسات متكاملة ذات جدوى اقتصادية. اما الشركات الاخرى فيمكن تخصيصها وتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص، ان تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص ليست عملية سهلة وانما هي عملية صعبة ومعقدة، وتحتاج الى خبرة خاصة كما تحتاج الى وقت كاف لتنفيذها. كما لابد من توفر شروط اساسية لتنفيذ هذه العملية منها، ضرورة قيام منافسة حرة، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية

محتكرة الى شركة خاصة محتكرة، ولابد من تنشيط السوق المالية العراقية التي تعاني من تخلف واضح، كما ان هناك شروطاً خاصة تتعلق بطبيعة كل شركة وخصائصها. وتتم عملية التحول هذه في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي، وبخاصة اصلاح القطاع العام ومنحه الشروط ذاتها التي تتوفر للقطاع الخاص، من اجل ان تكون المنافسة عادلة وتحقق مصلحة الاقتصاد الوطني كما ينبغي الا تترتب على الخصخصة تكاليف اجتماعية كبيرة تتمثل في تسريح عدد كبير من العاملين في الشركات العامة التي يتم تخصيصها[29]. ولذلك يفترض ان تتزامن عملية التخصيص او الخصخصة مع حملة اعادة الاعمار التي تساعد على تشغيل الايدي العاملة العاطلة مما يحول دون تفاقم مشكلة البطالة في العراق.

جـ- اصلاح القطاع العام

تعاني المؤسسات العامة في العراق من مشكلتين رئيسيتين تتمثل الاولى في ترهل القطاع العام، ففي العهد السابق كانت الدولة شمولية ضالعة في كل شيء، وكانت الجهة المهيمنة على مقدرات البلاد والنشاطات العامة ومع ان الضرورة تقتضي ترشيق او تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي في المستقبل القريب، الا انها ستبقى تؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، وستبقى المجهز الرئيس لتقديم الخدمات العامة في المستقبل. ولذلك لابد من العمل الجاد لتطوير الادارة الحكومية واعادة النظر في هيكلها، وعدم الدخول في نشاطات اقتصادية تنافس القطاع الخاص. وتتمثل المشكلة الثانية للقطاع العام في تفشي ظاهرة الفساد الاداري في اجهزة الدولة عموماً ويعد الفساد الاداري ظاهرة واسعة الانتشار في العالم، لاسيما في الدول النامية حيث يخسر العالم سنوياً ما لا يقل عن (400) مليار دولار بسبب الفساد الاداري. وجاء في المسح السنوي الذي اجرته احد المنظمات الانمائية في ت1/2004، ان اكثر دول العالم فساداً هي : بنغلاديش وهايتي ونيجيريا وتشاد وماينمار واذربيجان والعراق[30]. وقد ساهمت الادارة المركزية الشديدة للاقتصاد العراقي في العهد السابق وانعدام المسائلة والشفافية في تفشي ظاهرة الفساد الاداري. وقد استمرت هذه الظاهرة بسبب الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة وضعف قدرات الاجهزة الامنية والادارات الحكومية، وهو ما يحول دون تحقيق تقدم ملموس في الاصلاح السياسي والاقتصادي واعادة الاعمار لذلك من الضروري محاربة الفساد الاداري من خلال الادارة الشفافة لموارد الدولة وتعزيز دور الرقابة المالية

الخلاصـــة

في ضوء التحليل المعمق لواقع الاقتصاد العراقي، وطبيعة الظروف المحيطة، وحجم المشكلات التي يعاني منها. يغدو من الضروري ايجاد ادارة اقتصادية كفوءة وتبني سياسات اقتصادية متوازنة وسليمة تهيئ شروطاً افضل للتصرف بالموارد الاقتصادية وخاصة الايرادات النفطية بما يلائم المصالح الاقتصادية الوطنية. ونظراً لتوافر الاحتياطيات النفطية الهائلة في العراق وتميزه بالكلف الاستثمارية والتشغيلية الواطئة، يغدو من المناسب ان يعتمد العراق سياسة نفطية توسعية تستهدف الوصول الى اسواق عالمية مطردة الاتساع من خلال اتباع سياسة سعرية معتدلة ومستقرة، واعتماد الحوار المباشر مع شركات النفط العالمية في ادخال التكنولوجيا الحديثة الى صناعة النفط العراقية، عن طريق عقود المقاولة وحتى محاصصة الانتاج ذات الامد المحدود والتي تنتهي بسداد التكاليف، وهذه المرونة ضرورية لتمويل الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لاعادة التأهيل والتطوير في المراحل الاولى، وبسبب صعوبة الحصول على الموارد المالية من المصادر الخارجية، وفشل الدول المانحة في الايفاء بالتزاماتها تجاه العراق، سيبقى النفط المورد المالي الاساسي ومصدر التمويل الاساسي للنفقات الجارية والاستثمارية، وايجاد الفوائض المالية اللازمة لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية. وعلى الرغم من الاهمية الكبيرة لقطاع النفط في الاقتصاد العراقي، وامساكه بمفاتيح النمو والتنمية، فان الضرورة تقتضي تنويع مصادر الدخل العراقي من خلال تفعيل الانشطة الاقتصادية الاخرى وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي من خلال تنويع البنية الانتاجية في العراق للخروج من حالة الاقتصاد الاحادي الجانب الى حالة الاقتصاد المتعدد الابعاد ذي القاعدة الانتاجية الواسعة والمتنوعة.

وفي هذا السياق تبرز اهمية الاصلاحات الاقتصادية، ودورها المستقبلي في رفع مستوى الاداء الاقتصادي في العراق من خلال تلبية الشروط السياسية والاقتصادية والمؤسساتية للانتفاع من قوى والية السوق في تعبئة الموارد الاقتصادية الوطنية مع التأكيد في الوقت ذاته على اهمية دور الدولة في استكمال وتطوير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي تطبيق سياسات اقتصادية كلية فعالة لتنظيم النشاط الاقتصادي ووضعه على طريق النمو والتطور، نخلص من ذلك الى القول بان مورد النفط سيكون عاملاً محورياً في تحديد الصورة المستقبلية للاقتصاد العراقي غير ان هذا الدور يرتبط وعلى نحو كبير بالكيفية التي ستحل بها مشكلتي الحكم وانهاء الوجود الاجنبي في العراق، وهما مسألتان مترابطتان يتوجب ايجاد الحل لها بغية دفع الاعمار والتنمية في العراق الى الامام. وهذا ما يتفق مع الفرضية التي ارتكز اليها البحث.

جدول (1) تطور الإنفاق العسكري وإيرادات النفط والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة 1970 – 1989

السنة	الانفاق العسكري (مليار دولار)	الايرادات النفطية (مليار دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الانفاق العسكري / ايرادات النفط (٪)	الانفاق العسكري/ الناتج المحلي الاجمالي (٪)
1970	0. 7	0. 8	3. 6	87. 5	19. 4
1975	3. 1	8. 2	13. 8	37. 9	22. 5
1980	19. 8	26. 4	53. 6	75. 0	38. 8
1981	24. 6	10. 2	37. 3	236. 5	66. 5
1982	25. 1	10. 1	43. 7	248. 5	57. 4
1983	25. 3	7. 8	42. 5	324. 4	59. 5
1984	25. 9	9. 4	47. 6	275. 5	54. 4
1985	19. 0	10. 7	49. 5	177. 5	38. 4
1986	11. 6	6. 9	47. 9	168. 1	24. 2
1987	14. 0	11. 4	57. 9	122. 8	24. 2
1988	12. 9	11. 0	55. 9	117. 3	23. 1
1989	12. 9	14. 5	64. 4	89. 0	20. 0

المصدر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، (بيروت، دار الكنوز الادبية، 1995)، ص 127.

جدول (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق (1980 = 100)

السنة	المواد الغذائية	الرقم القياسي العام	معدل النمو
1990	176	161	–
1991	640	462	187
1992	1105	849	83. 3
1993	3483	2611	207. 5
1994	21020	15462	492. 2
1995	110324	69792	351. 4
1996	84154	59021	(15. 4) –
1997	97213	72610	23
1998	108138	83335	14. 8
1999	108145	93816	12. 6
2000	104813	98486	5
2001	113399	114613	16. 4
2002	123706	136752	19. 3

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والبحوث، المجموعة الاحصائية، 2003، ص 27

جدول رقم (3)

الميزانية الاولية لعام 2005 وتوقعات الإيرادات والمصروفات للسنتين 2006 – 2007

(مليون دولار)

الإيرادات	2005	2006	2007	المصروفات	2005	2006	2007
عوائد الصادرات النفطية	18113	24317	25716	الرواتب والتحويلات التقاعدية	3733	3733	3733
				سلع وخدمات	5084	4785	4034
الضرائب والرسوم	262	743	865	مصروفات تشغيلية للقطاع النفطي	2160	2522	2704
ايرادات الشركات الحكومية	860	966	1012	التحويلات (الدعم)	9450	9744	10134
				البطاقة التموينية والحماية الاجتماعية	4000	4084	4170
				دعم المؤسسات الحكومية	1020	850	700
				غيرها	4430	4810	5264
الضرائب والايرادات الاخرى	257	320	414	الفوائد على الديون الداخلية والخارجية	100	6661	6727
				تعويضات اضرار الحرب	856	1039	1027
مجموع الايرادات الذاتية	19492	26346	28007	مجموع المصروفات الجارية	21384	28483	28358
				المصروفات الاستثمارية	9087	10548	10152
المنح والمساعدات	4253	5430	4208	ومنها من المساعدات الخارجية	4007	6025	5119
المجموع الكلي للايرادات	23745	31777	32216	المجموع الكلي للمصروفات	30471	39031	38510
العجز (بدون المنح)	- (10979)	- (12685)	- (10503)				
العجز (بضمنه المنح)	- (6726)	- (7255)	- (6295)				

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية 2005 – 2007، بغداد، 2004، ص 8.

الهوامش

1- وزارة التخطيط، مشروع الخطة الخمسية للتنمية العراقية 1984 – 1990، بغداد، 1985، ص 3.

2- وزارة التخطيط، مشـــــروع خطة التنمية للسنوات 1981 – 1985، بغداد، 1985، ص 6.

3- د. صبري زاير السعدي، الازمة الاقتصادية في العراق والمشروع الوطني للتغيير، مجلـــة الثقافة الجديدة، العدد 297، ت2/ك1 2000، ص 67.

4- د. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الادبية، 1995) ص 185 – 187.

5 – OPEC , Annual statistical Bulletin , 1994 , P.

6- د. عباس النصراوي، مصدر سابق، ص 111.

7- البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1994، ص 167.

8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعـــة الاحـــصائية الـــسنوية 1979، 1989، ص166.

9- محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج (نيويورك، الاسكوا، 1997) ص12.

10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مصدر سابق ص 166.

11- الامانة العامة لجامعة الدول العربية، واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1991 (ابوظبي، الامانة العامة، 1991) ص 110.

12- البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، ص 150.

13- محمد كاظم المهاجر، مصدر سابق، ص 40.

(*) الفقر المدقع يشير الى ان الدخل لا يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية للفرد او الاسرة.

(**) الفقر المطلق يشير الى ان الدخل لا يكفي لتلبية احتياجات الانسان الاساسية مـــن الغـــذاء والملبس والمسكن والتعليم والصحة.

14- مجيد مســـــــعود، تدهور معدل حصة الفرد العراقي من دخله الوطني، مجلـــة الثقافـــة الجديدة، العدد 297، ت2/ك1 2000، ص 84.

15- (وزارة التخطـــــــيط والتعاون الانمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية 2005 – 2007، بغداد، 2004، ص 5.

16- خليل العناني، الدوافع النفطية الامريكية وراء التهديد بضرب العراق الانترنت، ص 1.

17- مايكل كلير، الصراع على النفط، الانترنت، ص 6.
18- د. صبري زاير، مصدر سابق، ص 70.
19- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، ستراتيجية التنمية الوطنية، مصدر سابق، ص 3.
20- عدنان الجنابي، مستقبل صناعة النفط في العراق، الثقافة الجديدة العدد 311، ك2/2004، ص 19.
21- د. نبيل جعفر عبد الرضا ومشكلة الديون والتعويضات العراقية، جريدة المنـــارة العـــدد 101، 18 – 20 تموز / 2004.
22- جريدة المنارة، العدد 124، 6 – 9 ت1/2004، ص 6.
23- د. همام الشماع، المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق، بغداد، مركز الدراسات والبحوث، 2004، ص 5.
24- جريدة المدى، العدد 213، 2 ت1/2004.
25- الامانة العامـــــــة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003، ص 25.
26- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مصدر سابق، ص 12.
27- المصدر السابق، ص 20.
28- المصدر السابق، ص 15.
29- مصطفى محمد عبدالله، التصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد الـــسوق فـــي البلـــدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 55.
30- جريدة المدى، مصدر سابق، ص 1.